العرب
الخميس 2021/09/23
السنة 44 العدد 12188



# العراق يهدد إيران بمحكمة العدل الدولية لمنع تحويل مجاري الأنهار

بغداد – اتهم وزير الموارد المائية العراقي مهدي رشيد الحمداني السلطات الإيرانية بالاستمرار في تجاهل مطالب بلاده وعدم التوقف عن تحويل مسار الأنهر وتعمد الإضرار بحصة العراق المائية.

وقال الحمداني إن العمل جار لرفع شكوى دولية ضد إيران بشأن حصص العراق المائية، رداً على استمرار تجاوزات طهران وعدم تجاوبها، مشيراً إلى بدء الإجراءات التي تحظى بدعم رئيس الوزراء لتدويل الملف ضد إيران بعد مخاطبة الرئاسات الثلاث ووزارة الخارجية.

وكشف وزير الموارد المائية العراقي عن "حشد كفاءات الوزارة من المختصين وبعضهم خارج الخدمة، لإعداد مذكرة حول تجاوزات إيران، من 8 صفحات أرسلت إلى وزارة الخارجية، تمهيداً لتقديمها إلى محكمة العدل الدولية".

مهدي رشيد الحمداني

**إيران تتعمد الإضرار بحصة العراق المائية بتحويل مسار الأنهر**

وأكّد الوزير على أنّ العراق "لم يتوصل إلى أي اتفاق مائي مع الجانب الإيراني؛ لأن إيران مازالت مصرّة على اتفاقية العام 1975، مبيناً أنّ "إيران تتخذ من الاتفاقية حجة لمواصلة حفر الأنفاق وتحويل مسارات الأنهر".

وقال إنّ "الجانب العراقي أبلغ إيران أن الاتفاقية المذكورة لا تعني تغيير مجاري الأنهر أو إنشاء وحفر أنفاق، فلا يحق لإيران وفق الاتفاقية التي تريد البقاء عليها بأن تتصرف مثلما فعلت بتحويل مجاري أنهر الزاب الأسفل وسيروان، وقطع الحصص التي يجب أن تصل إلى العراق".

وتراجعت الإطلاقات المائية القادمة من إيران نحو العراق إلى ما دون نسبها في فترات الجفاف، بعد أن قامت إيران بتحويل مسار الكثير من الأنهر منها الزاب الأسفل.

وحفرت إيران ثلاثة أنفاق لتحويل مجرى نهر سيروان إلى بحيرة داخلية، أحدها يقع على بعد عشرين كيلومتراً فقط من الحدود العراقية.

وأصبح واضحا أن قطع إيران لمياه الأنهار عن العراق يتم وفق خطة حكومية بدأت منذ عام 2003، حيث أقدمت السلطات الإيرانية على قطع المياه عن أكثر من 42 رافدا وجدولا موسميا كانت تغذي الأنهار والأهوار في العراق، أهمها أنهار الكرخة والكارون والطيب والوند والزاب الصغير وسيروان، وآخرها نهر هوشياري الذي يغذي محافظة السليمانية.

وأقر معاون وزير الزراعة الإيراني السابق علي مراد أكبري بأنه "سيتم قطع حوالي سبعة مليارات متر مكعب صوب الحدود الغربية والشمالية الغربية العراقية بأمر من المرشد الأعلى، وتخصيص مبلغ ثمانية مليارات دولار لوزارتيْ الطاقة والزراعة للتحكم بحركة المياه".

وأضاف أن هذه الكميات من المياه ستستخدم في ثلاثة مشاريع رئيسية في البلاد، في خوزستان (الأهواز) وإيلام.

وسبق أن أعلن الرئيس العراقي برهم صالح عن تضرّر سبعة ملايين عراقي –من نحو أربعين مليونا– من "الجفاف والنزوح الاضطراري" بسبب نقص المياه.

وقال في كلمة بمناسبة اليوم العالمي للبيئة "ملف المياه يستوجب حوارا صريحا وبناء بين العراق وتركيا وإيران وسوريا يستند على مبدأ عدم الإضرار بأي طرف، وتحمل المسؤولية المشتركة".

وبسبب حجم الكارثة البيئية في العراق حذرت منظمات دولية من الآثار السلبية على الحياة في البلد.

وأعلن برنامج الأمم المتحدة للبيئة أن العراق يفقد حاليا نحو 25 ألف هكتار من الأراضي الصالحة للزراعة سنويا، معظمها في الجنوب، كما يزداد التصحر بسبب قلة المياه. وفيما كشفت لجنة الزراعة والمياه البرلمانية العراقية أن تقريرا صدر عن الأمم المتحدة يؤكد فقدان العراق لـ100 ألف دونم سنويا من أراضيه بسبب التصحر، فإن تقريرا صادرا عن المنظمة الدولية للهجرة التابعة للأمم المتحدة العام الماضي، أكد أن مستويات المياه في نهري دجلة والفرات تتناقص "بمعدل غير مسبوق" مما قد يؤدي إلى تهجير قسري لمجتمعات بأكملها.

وقال وزير الموارد المالية العراقي "كنت حاضراً في الزيارة الأخيرة ضمن الوفد الذي رافق رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي إلى طهران. جلسنا لأكثر من ساعة ونصف في نقاش حاد وقوي مع الجانب الإيراني حول التجاوزات على المياه، لكن لم يكن لديهم جواب كاف".

وأضاف "نحن نتابع منذ أكثر من 13 سنة هذا الملف ونعرف الشخوص في الجانب الإيراني ومنهم المسؤول عن ملف المياه والمسؤولة عن السياسة المائية وقد تباحثنا سابقاً، والآن قدمنا مستندات تثبت التجاوزات على حصص العراق".

وأوضح الوزير أنّ "أوراق الضغط العراقية في التعامل مع إيران هي اللجوء إلى محكمة العدل الدولية"، دون أن ينفي وجود أوراق أخرى لكنه بيّن أنّ التعامل بها من صلاحية جهات أخرى.

# أحزاب سياسية تستثمر النزعات العشائرية في الانتخابات العراقية

## حكومة الكاظمي تحاول كسب ود القبائل لمنع تأثيرها على عمليات التصويت

لا تواجه الانتخابات البرلمانية المؤمل إجراؤها في العراق في العاشر من أكتوبر المقبل، عمليات التزوير وشراء الأصوات واستثمار المال القذر، فقط، بل إن النزعة العشائرية ستغلب على جانب كبير منها وتهدد خيار التصويت الحر.

دعاية انتخابية في مجلس عشائري

بغداد – أجمعت أوساط أمنية وقضائية وحزبية على أن العشائر العراقية سيكون لها قوة تأثير على مجريات الانتخابات البرلمانية.

وذكرت هذه الأوساط أن النزعة العشائرية لا تهدد مدنية المجتمع العراقي فقط، بل تمتلك قوة تأثير في المجريات السياسية والحزبية، فغالبية الميليشيات تنسق مع العشائر لفرض سطوتها على مدن وقرى خصوصا أثناء الانتخابات البرلمانية المؤمل إجراؤها في العاشر من أكتوبر المقبل.

واستغلت قوى سياسية وحزبية النزعات العشائرية والتعصب القبلي وإغراء الشيوخ بالمال والأسلحة من أجل الترويج لمرشحيها والتأثير على أفراد القبيلة للتصويت لمرشح معين.

وأكد المتحدث باسم وزارة الداخلية العراقية خالد المحنا، أن هنالك تهديدات رئيسية على المجتمع بشكل مباشر تسببها النزاعات العشائرية، لاسيما على الناخبين في يوم الاقتراع، مشيرا إلى أن تلك النزاعات تحدث "قلقا وخوفا وهلعا" في المناطق التي تحصل فيها تلك النزاعات.

وقال المحنا لشبكة رووداو الإعلامية إن "وزارة الداخلية، بعد دراستها التهديدات التي تواجه المجتمع العراقي من ضمنها قضية النزاعات العشائرية، باعتبارها تسبب تهديداً للنسيج الاجتماعي العراقي، لاسيما في محافظات وسط وجنوب العراق، وضعت استراتيجية لمكافحة هذه الظاهرة".

ويأتي تصريح المتحدث باسم وزارة الداخلية بعد أيام من إعلان قيادة عمليات بغداد، عقد مؤتمر عشائري، موسع، بهدف حصر السلاح بيد الدولة، جنوبي العاصمة بغداد.

وناقش المؤتمر طرق ووسائل الحد من ظاهرة النزاعات العشائرية وفق مواثيق وعهود تم التأكيد عليها من قبل جميع الحاضرين كما تم الإشارة إلى أغلب المواضيع التي تهم المجتمع العراقي، منها مكافحة المخدرات ومعالجة التأثير السلبي للنزعة العشائرية في السلم المجتمعي.

في غضون ذلك أعلنت قيادة عمليات بغداد القبض على 11 متهما بقضايا عشائرية ومصادرة أسلحتهم في بغداد وقبل أيام من إجراء الانتخابات البرلمانية.

ومأت العشرات من الدوريات من شرطة بغداد والشرطة الاتحادية منطقة الكمالية إحدى الضواحي الجنوبية في العاصمة، والتي شهدت تجوالاً مستمراً في المنطقة لقائد شرطة بغداد ومدير شرطة الرصافة وقائد الفرقة الأولى للشرطة الاتحادية، إثر وقوع نزاع عشائري مسلح بين عشيرتين.

خالد المحنا

**النزاعات العشائرية تؤثر سلبا على الانتخابات البرلمانية**

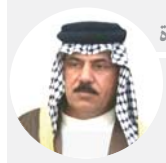

محسن عبدعلي البوطرة

**الطابع العشائري سيكون هو المسيطر على الانتخابات**

ولا تقتصر النزاعات العشائرية على محافظات وسط وجنوب العراق، فقد أعلن هذا الأسبوع عن مقتل أربعة أشخاص في نزاع عشائري مسلح في قضاء خبات بمحافظة أربيل شمال العراق.

وتنعكس هذه النزاعات في تأثيرها على عمليات التصويت في انتخاب المرشحين سواء بين العشيرتين المتنازعتين أو داخل العشيرة نفسها التي تحظر على أفرادها التصويت على مرشح معين.

وتسعى حكومة رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي لكسب ود العشائر ومنع تأثيرها على المشهد السياسي، لكن جهودها على الأغلب لا تحدث تأثيرا يذكر.

وبدأ القضاء العراقي يعامل النزاعات العشائرية وفق مواد مكافحة الإرهاب، حيث تم إلقاء القبض على العديد من الأشخاص الذين حكم عليهم بأحكام طويلة، بسبب ممارستهم العشائرية.

وعبر القاضي المتقاعد عدنان البديري عن اعتقاده بعدم نزاهة وشفافية الانتخابات النيابية القادمة بالرغم من نزاهة القضاة وأعضاء المفوضية المستقلة للانتخابات وعدم علاقتهم بالأحزاب السياسية.

وقال البديري "سيكون للمال السياسي الفاسد والسلاح المنفلت دوره السلبي في حسم نتائج الانتخابات لصالح الميليشيات وأحزاب الفساد".

ولا يخفي شيوخ عشائر ووجهاء مخاوفهم من تأثير النزعة العشائرية على طبيعة الانتخابات البرلمانية.

وقال شيخ عشيرة بني تميم محسن عبدعلي فرحان البوطرة إن "النزاعات العشائرية تنعكس سلبا على الانتخابات والناخبين، وإن المجتمع العراقي مجتمع عشائري، وعندما يحدث نزاع بين عشيرتين، وإحدى تلك العشائر لديها مرشح للانتخابات، لن ينتخب من قبل أبناء العشيرة المتخاصمة معها، حتى وإن كان هذا المرشح من الشخصيات المحترمة والجيدة وممكن أن يقدم خدمة للبلاد".

واضاف أن "الطابع العشائري سيكون هو المسيطر، وهذا المرشح لدينا معه مشكلة عشائرية ولن ننتخبه بأي حال من الأحوال، وبالتأكيد فإن لهذا الطابع تأثير سلبي على المرشحين والناخبين الذين قد يكونون عرضة لأي تهديد بسبب النزاع العشائري بين عشيرتين".

إلا أن الشيخ سالم صغير الكبر، استبعد خطورة تأثير العشائر على مجريات الانتخابات وعمليات التصويت. مؤكدا على أن التأثير سيكون محدودا على المرشحين الذين ينحدرون من قبائل لديها نزاع عشائري.

وقال الشيخ الكبر إن "النزاعات العشائرية المسلحة ستؤثر كثيرا على المرشح الذي لديه نزاع عشائري مع عشيرة أخرى، فهو لن يستطيع أن يأخذ حقه ودوره في الترويج لحملته الدعائية الانتخابية، ولن يستطيع التواصل مع الناخبين بسبب تلك النزاعات والمخاوف المحتملة منها، فضلا عن تعرض المدنيين للأخطار جراء استخدام السلاح وبالتالي هذا سيؤثر على أمنهم، وقد يتعذر وصولهم إلى مراكز الاقتراع".

وحمل الشيخ البوطرة ضعف الحكومة العراقية السبب وراء انفلات العشائر، قائلا "كلما ضعف القانون تصاعد الحس العشائري والقوى العشائرية ستتصدر المشهد، بالتالي نحن نضع كل اللوم على الحكومة وضعفها في تطبيق القانون، وأسباب ذلك الأحزاب والتيارات الفاسدة التي لم تسمح بتطبيق القانون بصورة صحيحة، والذي يطبق على الطبقات الفقيرة من المجتمع".

# وزير كويتي سابق ونائب حالي أمام القضاء بتهمة أكبر عملية غسيل أموال

الكويت – يتفاعل ملف الفساد المالي المتهم به مسؤولون كويتيون ووزراء سابقون ما بين أروقة القضاء التي تشح فيها المعلومات المتعلق بهوية المتهمين، ووسائل الإعلام والشارع الكويتي.

وتنظر المحاكم في الكويت باختلاف درجاتها، قضيتين من أكبر قضايا غسيل الأموال، الأولى محظور النشر فيها وتضم اتهام عدد من القضاة أمام الجنايات.

متى تكشف ملفات القضاء

أما القضية الثانية، فهي منظورة أمام الاستئناف وتشهد حالياً مرافعة دفاع المتهمين.

وبحسب وسائل إعلام كويتية، فقد صدر حكم من محكمة أول درجة في القضية الثانية بحبس المتهم الإيراني أربع سنوات عن تهمة التزوير، وبراءته وباقي المتهمين من غسيل الأموال، لكن النيابة العامة طعنت على حكم البراءة وطالبت بإدانتهم. ولم تعلن المحاكم عما إذا كان للإيراني المدان أي علاقة بمسؤولين ووزراء سابقين وأعضاء بمجلس الأمة الكويتي، غير أن مواقع التواصل الاجتماعي تضج باتهامات لشخصيات معروفة تقلدت مناصب في الحكومات السابقة لا يمكن التأكد منها عبر مصادر رسمية.

وسبق وأن وافق النائب العام في الكويت على طلب الهيئة العامة لمكافحة الفساد (نزاهة) بكشف السرية عن حسابات مسؤولين حكوميين كبار وأقربائهم، بينهم وزير سابق خلال فترات زمنية محددة، وذلك إثر نتيجة فحص الذمة المالية للمسؤولين الحكوميين والنواب.

وطالب بنك الكويت المركزي المصارف المحلية بتزويد الهيئة العامة لمكافحة الفساد بكشوف الحسابات البنكية للوزير السابق وأولاده، عن الفترة الممتدة من الأول من فبراير 2016 حتى الخامس عشر من سبتمبر 2019.

ونقلت صحيفة "الرأي" الكويتية عن مصادر لم تكشف عن صفتها، قولها إن "الموافقة والإذن بكشف السرية يتضمنان كشف السرية المصرفية عن ديون الوزير السابق وأولاده، إضافة إلى ودائعهم وقروضهم وخزائنهم وأوراقهم المالية باختلاف مسمياتها وذلك خلال الفترة المحددة بالقرار".

وشملت موافقة النائب العام كشف السرية المصرفية عن حسابات نائب حالي وأولاده، وذلك عن الفترة الممتدة من الخامس والعشرين من مارس 2019 حتى الخامس والعشرين من مارس 2020، على أن يشمل ذلك ودائعهم وقروضهم وخزائنهم وكذلك أوراقهم المالية باختلاف مسمياتها".

كذلك الموافقة على الإذن بكشف السرية المصرفية عن حسابات وكيلة مساعدة تعمل في أحد الدواوين الحكومية وذلك عن الفترة الممتدة من الأول من فبراير 2016 حتى تاريخه، على أن يشمل ذلك ودائعها وقروضها وخزائنها وأوراقها المالية باختلاف مسمياتها.

كما طلبت هيئة مكافحة الفساد كشف السرية المصرفية عن حسابات مسؤول سابق في الجيش وولديه عن الفترة نفسها.

ولم يتم الكشف عن أسباب طلب رفع السرية عن حسابات هؤلاء المسؤولين أو الكشف عن هوياتهم.

وتعرّف (نزاهة) إقرار الذمة المالية بأنه "ما للخاضع لأحكام هذا القانون وأولاده القصر ومن يكون وليا أو وصيا أو قيما عليهم من أموال نقدية أو عقارية أو منقولة داخل الكويت وخارجها، ويدخل في ذلك ما لهم من حقوق وما عليهم من ديون قبل الغير، كما تشمل الوكالات أو التفويضات ذات الأثر المالي الصادرة منه للغير أو من الغير لصالحه وحقوق الانتفاع".

ويعتبر هذا الإقرار مهما، الهدف منه الوقاية من الفساد، وحماية الأموال العامة، وتعزيز الرقابة على كل من يتولى وظيفة عامة، وكذلك تحصين الموظف من التشكيك في براءة ذمته، إضافة إلى ترسيخ مبدأ الشفافية والنزاهة في أجهزة الدولة.

الشيخ حمد جابر العلي

**الجيش الكويتي بريء من أي تصرفات غير قانونية تبدر من البعض**

ويأتي ذلك في ظل حملة مكافحة الفساد الواسعة التي تشنها الكويت منذ العام الماضي والتي أدت إلى إحالة عدد من كبار المسؤولين إلى المحاكمة وسجن آخرين بتهم التربح واستغلال النفوذ.

وسبق وأن ذكر وزير الدفاع الكويتي الشيخ حمد جابر العلي، أنه أحال الملاحظات الواردة في تقرير ديوان المحاسبة بشأن تضخم في عقد شراء طائرات "يوروفايتر" إلى هيئة مكافحة الفساد (نزاهة).

وأكد أنه أحال الملاحظات الواردة في تقرير ديوان المحاسبة والتوصيات التي قدمها وزير الدفاع السابق الراحل الشيخ ناصر صباح الأحمد، إلى هيئة النزاهة. وشدد على أن "أيّ شبهات في أعمال غير قانونية في وزارة الدفاع تُحال إلى الجهات الرسمية سواء النيابة العامة أو هيئة نزاهة".

وقال "الجيش الكويتي بريء من أيّ تصرفات غير قانونية قد تبدر من البعض"، مؤكداً "إننا حريصون على سمعته، وأيّ شبهة تعدٍّ على المال العام، متى تثبت، يجب أن يُحاسب المتسبب فيها بالجزاء الذي تقرره المحاكم واستعادة أموال الدولة".

وفي سبتمبر 2015، وقّعت الكويت مذكرة تفاهم مع إيطاليا لشراء 28 طائرة من طراز "يوروفايتر" مقابل تسعة مليارات دولار.

لكن وزير الدفاع الراحل الشيخ ناصر صباح الأحمد فتح ملف هذه الصفقة مطلع العام 2019، وشكّل لجنة تحقيق بشأن التعاقدات العسكرية وصفقات "يوروفايتر" ومروحيات "كاراكال" التي وقعت وزارة الدفاع عقد توريد ثلاثين طائرة منها مع شركة فرنسية.

وأحال النائب العام مطلع 2020، بلاغاً يتعلق بصفقة طائرات "يوروفايتر" الحربية إلى لجنة التحقيق مع الوزراء، على خلفية تجاوزات مالية تتعلق بهذه الصفقة اتُّهم فيها قياديون بارزون بوزارة الدفاع.